

الدورة السادسة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي

6-5 نوفمبر 2016، قونيا – تركيا

جلسة حول

"الأنشطة المنفذة في منظمة التعاون الإسلامي عن طريق اللجنة الإحصائية"

تقرير مرحلي عن "قاعدة بيانات منظمة التعاون الإسلامي حول لصناعة المالية الإسلامية"

1) خلفية المشروع

ظهرت الحاجة إلى قواعد بيانات التمويل الإسلامي التي يمكن الوصول إليها، وقابلة للمقارنة بما يتفق بين البلدان بسهولة لدعم تقييم السياسات المحسنة، تصميم وتشجيع البحوث النوعية في مجال التمويل الإسلامي. قواعد البيانات المتاحة حاليا مقيدة من خلال التغطية المحدودة، الاتساق، والثغرات في السلسلة الزمنية. بالإضافة إلى ذلك، لا توجد إحصاءات متاحة كجزء من قواعد البيانات الدولية موحدة مثل الإحصاءات المالية الدولية (IFS) التي يحتفظ بها صندوق النقد الدولي (IMF). مع وجود هذه الفجوة، بدأ مركز أنقرة بالتعاون مع مركز التنمية البنك الدولي للتمويل الإسلامي العالمي الحث على تطوير مشروع لبناء قاعدة بيانات صناعة مالية إسلامية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

2) الموضوع

لتسهيل تطوير قاعدة بيانات مع هيكل موحد للصناعة المالية الإسلامية والتي تغطي الخدمات المصرفية وأسواق رأس المال والتأمين وقطاعات المؤسسات المالية غير المصرفية (NBFIs) في دول منظمة التعاون الإسلامي.

3) الغرض من المشروع

لتقييم الوضع الحالي للإحصاءات الصناعة المالية الإسلامية من خلال دراسة الاتجاهات والممارسات المعاصرة في دول منظمة التعاون الإسلامي وقواعد البيانات الموجودة وتحديد مجموعة أولية من المؤشرات ذات الأولوية في إطار الصناعة المالية الإسلامية على أساس قدرات واحتياجات دول منظمة التعاون الإسلامي.

4) النتائج المتوقعة

- أ) إعداد تقرير بشأن التوقعات ممارسات بيانات القطاعات المالية الإسلامية في دول منظمة التعاون الإسلامي والتي سوف:
 - تقدم تحليل شامل للوضع الراهن على ممارسات بيانات الصناعة المالية الإسلامية والاتجاهات في دول منظمة التعاون الإسلامي،
 - تحديد الفئات الرئيسية في إطار قاعدة بيانات الصناعة المالية الإسلامية والتعرف على مجموعة أولية من المؤشرات بما يتفق مع المعايير الدولية (الموثوقة، القابلة للمقارنة والاتساق)،
 - عرض الممارسات من البلدان المختارة، و
 - اقتراح نطاق ومضمون الإطار العام للصناعة المالية الإسلامية بما في ذلك مشروع قوالب نحو تجميع إحصاءات الصناعة المالية الإسلامية في دول منظمة التعاون الإسلامي.
- ب) تحديد قدرات واحتياجات دول منظمة التعاون الإسلامي في إحصاءات الصناعة المالية الإسلامية من خلال الاستبيانات.
- ج) رفع مستوى الوعي للاعبين في القطاع في دول منظمة التعاون الإسلامي نحو احتياجات مؤشرات موحدة ومنهجية في جمع بيانات الصناعة المالية الإسلامية والحاجة إلى إدماج إحصاءات الصناعة المالية الإسلامية في الأنظمة الإحصائية الوطنية (NSSs).
- د) التعاون مع أصحاب المصلحة الوطنية والإقليمية والدولية لجمع وتصنيف، تنفيذ ضمان الجودة ونشر البيانات.
- هـ) المساهمة في الدراسات والبحوث من أجل إحداث أنظمة مالية أكثر فعالية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي من خلال تسليط الضوء على الوضع الحالي على ممارسات البيانات في الصناعة المالية الإسلامية والاتجاهات ونشر بيانات الصناعة المالية الإسلامية من خلال قاعدة بيانات مالية موثوقة ومتسقة.
- و) المساعدة لزيادة القدرات الإحصائية المتعلقة بالصناعة المالية الإسلامية في دول منظمة التعاون الإسلامي من خلال التعرف على قدراتها واحتياجاتها في هذا المجال، وأيضا من خلال تقديم مجموعة الأولوية للمؤشرات حسب الفئة.

5) المجموعة المستهدفة

المكاتب الوطنية الإحصائية (NSOs) والبنوك المركزية في دول منظمة التعاون الإسلامي وخاصة مع القطاعات المصرفية والمالية الإسلامية النامية؛ وكذلك، مركز أنقرة، مركز البنك الدولي الإسلامي العالمي لتمويل التنمية، وأصحاب المصلحة الوطنية والإقليمية والدولية الآخرين ذو الصلة الذين أبدوا اهتماما بالمشروع.

6) الأنشطة الرئيسية للدراسة والجدول الزمني

التاريخ المتوقع لإنجازه	الوصف	الترتيب
يوليو-سبتمبر. عام 2016	اختيار المستشار تم اختيار الاستشاري على أساس الكفاءة في قطاع التمويل الإسلامي و / أو الإحصاءات المالية مع ما لا يقل عن 5 سنوات من الخبرة. وقد تم التعاقد معه أساسا لإعداد تقرير المشروع.	1
سبتمبر-ديسمبر. عام 2016	إعداد تقرير مشروع قاعدة بيانات الصناعة المالية الإسلامية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من المتوقع أن يشمل التقرير: أ) النظر في الاتجاهات المعاصرة في الصناعة المالية الإسلامية وتقييم الوضع الحالي للإحصاءات المالية الإسلامية من خلال تحديد الاحتياجات والثغرات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي وفي قواعد البيانات المتوفرة، الاحترام المتبادل مع كل قطاع مالي إسلامي. ب) تحديد نطاق ومضمون الإطار العام لإحصاءات الصناعة المالية الإسلامية التي يمكن لبلدان منظمة التعاون الإسلامي الاستفادة منها عندما يحتاجون لجمع ومعالجة ونشر البيانات ذات الصلة على أساس مستدام داخل النظام الإحصائي الرسمي. ج) تحديد مجموعة الأولوية للمؤشرات تحت الصناعة المالية الإسلامية، بما يتطابق مع المعايير الدولية (موثوقية وقابليتها للمقارنة والاتساق).	2
9 أكتوبر 2016	تنظيم اجتماع أصحاب المصلحة (SM) تم تنظيم اجتماع أصحاب المصلحة من قبل مركز أنقرة ومشاركة هيئة المحاسبة والمراجعة، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. تم عقد الاجتماع في اجتماعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي السنوي في 9 أكتوبر 2016 في واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية. وتم خلال اللقاء بحث القضايا ذات الصلة، السياق والجدوى الاقتصادية لمشروع قاعدة البيانات.	3
1 سبتمبر - 31 أكتوبر 2016	تصميم المسح وتعميمه ضمن سياق هذا المشروع، سيتم تصميم المسح ليتم توزيعه بين دول منظمة التعاون الإسلامي في ثلاث لغات رسمية في منظمة التعاون الإسلامي. ستغطي الدراسة القضايا المتعلقة بالملاءمة، والسياق والجدوى الاقتصادية لمشروع قاعدة البيانات. بالإضافة إلى ذلك، سوف يطلب من المؤسسات التمثيلية لدول منظمة التعاون الإسلامي الإجابة على أسئلة الصحفيين حول المتغيرات ذات الأولوية التي ينبغي إدراجها ضمن قاعدة البيانات جنبا إلى جنب مع الممارسات الحالية لجمع البيانات وتصنيفها ونشرها في	4

	بلدانهم. وسيتم تحليل المسوحات التي تم جمعها بعد جمع.	
سبتمبر - ديسمبر 2016	البحث التحليلي ستجرى البحوث التحليلية على الوضع الحالي لقطاع التمويل الإسلامي في دول منظمة التعاون الإسلامي، وقواعد البيانات الموجودة لصناعة التمويل الإسلامي، والممارسات الحالية لجمع البيانات وتصنيفها ونشرها بين دول منظمة التعاون الإسلامي من أجل تحديد المتغيرات لمجموعة الأولوية والمنهجيات الخاصة بهم ليتم تضمينها في قاعدة بيانات قطاع الخدمات المالية الإسلامية. لدعم البحوث التحليلية. كما سيتم إجراء زيارات الدراسة الفنية على المدى القصير على ممارسات قواعد البيانات، تصميم المسح، والمنهجية، وأخذ العينات، الخ.	5
نوفمبر 2016 - فبراير 2017	تنظيم اجتماع فريق الخبراء (EGM) الهدف من اجتماع فريق الخبراء هو الحصول على مدخلات من ممثلي الجهات المعنية على مشروع التقرير حول قاعدة بيانات قطاع الخدمات المالية الإسلامية لدول منظمة التعاون الإسلامي التي أعدها الخبير الاستشاري. بتكون اجتماع فريق الخبراء من حوالي 25-30 مشاركاً من السلطات المركزية البنوك / النقد، المكاتب الإحصائية الوطنية للبلدان منظمة التعاون الإسلامي والمنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية ذات الصلة بالصناعة المالية الإسلامية.	6
فبراير 2017	مراجعة، الصياغة النهائية للتقرير وإعداد موجز تنفيذي سيتم تنقيح مشروع التقرير ووضع اللمسات الأخيرة وفقاً لنتائج المسح وردود الفعل التي اتخذت من اجتماع أصحاب المصلحة، اجتماع فريق الخبراء بالإضافة إلى النتائج من البحوث التحليلية. وفقاً لذلك، سيتم إعداد ملخص تنفيذي.	7

7) اجتماع أصحاب المصلحة بشأن "تطوير قاعدة بيانات الصناعة المالية الإسلامية للبلدان

الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

اجتماع أصحاب المصلحة في مشروع مركز أنقرة بعنوان "تطوير قاعدة بيانات الصناعة المالية الإسلامية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مركز أنقرة بالتعاون مع مركز تنمية التمويل الإسلامي العالمي البنك الدولي في 9 أكتوبر 2016 على هامش الاجتماعات السنوية لبنك صندوق النقد الدولي وفي واشنطن DC، الولايات المتحدة الأمريكية.

اجتماع أصحاب المصلحة يهدف إلى تطوير سبل التعاون في هذا المجال والحصول على تعليقات وينصح أصحاب المصلحة ذوي الصلة من أجل إعداد الإطار المفاهيمي "وثيقة المشروع" التقنية لتطوير قاعدة بيانات حول الصناعة المالية الإسلامية بناءً على الدروس المستفادة من المشاريع التي سبقت من قبل الجهات المعنية الأخرى.

بالنظر إلى الأهداف والسياق والمنهجية المقترحة للمشروع، فإن ممثلين رفيعي المستوى من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، صندوق النقد الدولي (IMF)، معهد التدريب والبحوث الإسلامية (IRTI) البنك الدولي للتمويل الإسلامي العالمي قد شاركوا مركز التنمية في الاجتماع. المشاركون الذي حضروا الاجتماع من قبل الأطراف ذات الصلة تم سردهم في الملحق 1.

تتلخص أهم التوصيات المقترحة من قبل المشاركين على النحو التالي؟

1) هناك حاجة لقاعدة بيانات الصناعة المالية الإسلامية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومركز أنقرة هو الطرف الرئيسي ذو الصلة لقيادة هذا المشروع كمنظمة دولية تعمل كجهاز فرعي من منظمة التعاون الإسلامي (OIC). أعرب جميع الحضور بما في ذلك من هيئة المحاسبة والمراجعة، صندوق النقد الدولي ومعهد التدريب والبحوث الإسلامية أيضاً أنهم يمكن أن يساهموا في المشروع فيما يتعلق بالمناطق الواقعة تحت ولايتهم، وعلى قدر سماحية القيود المفروضة على الموارد الخاصة

- (2) يشكل القطاع المصرفي الإسلامي نحو 80٪ من صناعة التمويل الإسلامي في معظم الدول ذات الصلة. وبالتالي، فإنه من أكثر الأسباب منطقياً البدء بالقطاع المصرفي. بعد ذلك، اعتماداً على الجدوى الاقتصادية للمشروع بالنسبة للقطاعات الأخرى، قطاع التكافل ومن ثمة أسواق رأس المال. لكن مركز أنقرة ينبغي أن يكون حذراً حيال ذلك بالنسبة لمعظم أجزاء قطاع التمويل الإسلامي، على سبيل المثال، القطاع المالي الإسلامي غير المصرفي، مع عدم وجود أية بيانات متاحة على المستوى الوطني. بل قد يكون مطلوباً لإعداد مشاريع فرعية منفصلة لكل قطاع فرعي منها من صناعة التمويل الإسلامي لتسريع هذه العملية.
- (3) اقترح كل من معهد التدريب والبحوث الإسلامية وصندوق النقد الدولي أن تكون المنهجية الصحيحة لجمع البيانات بالتعاون مع السلطات الوطنية، مثل البنوك المركزية والهيئات التنظيمية الأخرى كما فعل صندوق النقد الدولي من قبل. محاولات تجميع البيانات باستخدام موارد الجهة المعنية فقط قد يكون غير فعال. النقطة الحرجة هي إقناع السلطات الوطنية في كل قطاع منها بصناعة التمويل الإسلامي لجمع البيانات من خلال الإطار المفاهيمي الذي سيتم تقديمه من قبل مركز أنقرة وغيره من أصحاب المصلحة في المشروع.
- (4) مركز أنقرة والجهات المعنية الأخرى المحتملة للمشروع يجب أن تركز على وضع إطار مفاهيمي وقالب واحد للهدف النهائي من المشروع والتي سيتم استخدامه في جمع وتصنيف ونشر البيانات من قبل السلطات الوطنية.
- (5) تم إقترح أن البيانات التي سوف يتم جمعها ينبغي أن تشمل المعلومات في ثلاثة عناوين منها وبصورة أساسية معلومات عن المؤشرات النقدية والاستقرار والتنمية. بما أن السلطات الوطنية عادة تقوم بجمع البيانات على مستوى السياسات وليس على مستوى الأبحاث بالتفصيل، فينبغي أن يكون هدف المشروع متواضع بشكل أكثر للوصول إلى البيانات على مستوى السياسات على الأقل على المستوى الوطني.
- (6) مركز أنقرة ينبغي أن يعد وثيقة مشروع تحدد الفجوات في ممارسات قواعد بيانات المالية الإسلامية القائمة، وجمع البيانات ونشرها. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على وثيقة المشروع أيضاً تحليل استراتيجية المتابعة وضع إطار مفاهيمي وهيكل سليم للمشروع. في هذا الصدد، يجب أن تتضمن وثيقة المشروع أيضاً مجموعة مقترحة من المتغيرات ذات الأولوية في إطار الفئات النقدية والاستقرار، مؤشر التنمية. هذه المتغيرات تكون نقطة انطلاق لإعداد القالب. ينبغي أيضاً تضمين ميزانية المشروع ضمن وثيقة المشروع.
- (7) اقترح البنك الدولي أن تحديد الهيكل الإداري للمشروع من الأشياء المهمة جداً. يمكن أن يتم إنشاء هيكل حاكم على مستويين.
 - على المستوى العالي يمكن أن يتكون من مجلس استشاري رسمي يضم ممثلين عن المؤسسات ذات الصلة.
 - بالإضافة إلى ذلك، فريق فني يمكن أن يتألف من أو يضم خبراء في مجال التمويل الإسلامي، وكذلك الإحصاء. يمكن أن يشمل هذا الفريق التقني أيضاً الممارسين من بلدان منظمة التعاون الإسلامي.
- (8) فيما يتعلق بالمحاسبية والتقارير المالية وغيرها من المعايير، فإنه سيكون من التنوع بمكان أن تتم الاستفادة من الأطر الدولية القائمة من خلال التأكيد على تطبيق هذه المعايير على المستوى الوطني من أجل جمع بيانات قطاع التمويل الإسلامي. من أجل الحفاظ على الامتثال للمعايير الدولية القائمة، ينبغي وضع آلية التواصل مع هيئات وضع المعايير الدولية ذات الصلة في حال وجود أي حاجة.
- (9) مركز أنقرة يمكن أن يقدم تقرير المشروع إلى معرض منظمة التعاون الإسلامي ذو الصلة من أجل رفع مستوى الوعي في البلدان الأعضاء فيما يتعلق بأهمية وجدوى المشروع لجمع الدعم اللازم.
- (10) قد يكون من المفيد مواصلة التواصل مع الحاضرين للاجتماع لاتخاذ مزيد من الخطوات في هذا المشروع حتى في مرحلة إعداد وثيقة المشروع.

الملحق 1

المؤسسة	الإسم	الوصف الوظيفي
هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)	السيد / حامد حسن مراح Mr. Hamed Hassan MERAH	الأمين العام
صندوق النقد الدولي (IMF)	السيد / غيث شابسغي Mr. Ghiath SHABSIGH	مدير إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية
صندوق النقد الدولي (IMF)	السيد / إينوتو ليكونغا Ms. Inutu LUKONGA	خبير إقتصادي
معهد التدريب والبحوث الإسلامية IRTI	السيد / عزمي عمر Mr. Azmi OMAR	الأمين العام
معهد التدريب والبحوث الإسلامية IRTI	السيد / داؤود اشرف Mr. Dawood ASHRAF	خبير بحوث
مركز أنقرة SESRIC	السيد / نبيل محمد دابور Mr. Nabil M. DABOUR	مساعد المدير العام والقائم بأعمال مدير / إدارة البحوث
مركز أنقرة SESRIC	السيدة / زهرة زمرد سيلجوك Ms. Zehra Zumrut SELCUK	مدير إدارة الإحصاء
مركز أنقرة SESRIC	السيد / نيهات جوموش Mr. Nihat GUMUS	مستشار المشروع
البنك الدولي	السيد / زامير إقبال Mr. Zamir IQBAL	رئيس مركز البنك الدولي الإسلامي العالمي لتمويل التنمية

